متابعة تحقيق اهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

Pursuing the achievent of sustainable development goals - In the arab maghreb countries

د. حبيب أسية[1]، د. حنيش أحمد[2]

[1]جامعة الجزائر 03، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، habieb.assia@univ-alger3.dz

[2]جامعة الجزائر 03، الجزائر، hennichea@yahoo.fr

ملخص:

الهدف من المداخلة هو تتبع واقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، وما تم تحقيقه من خلال عرض إحصائيات وبيانات تبين درجة تقدم دول المغرب العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سطرتها الأمم المتحدة، والتي من المزمع تحقيقها بحلول عام 2030،ومن خلال الدراسة تبين أن دول المغرب العربي قد قطعت شوطا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد حققت نتائج جيدة خاصة فيما يخص الهدف الأول القضاء على الفقر ولكنها لاتزال تواجه مجموعة من التحديات في تحقيق بعض الأهداف خاصة الهدف الخامس المساواة بين الجنسين والهدف الثامن العمل الائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، دول المغرب العربي، اهداف التنمية المستدامة .

ABSTRACT

The aim of the intervention is to track the reality of achieving sustainable development goals in the countries of the Maghreb, by presenting statistics and data showing the degree of progress of the Arab Maghreb countries in achieving the sustainable development goals set by the United Nations, which are supposed to be achieved by 2030. This study shows out that the countries of the Maghreb have made great strides in achieving the goals of sustainable development, achieving good results, especially with regard to the first goal, the eradication of poverty, but they are still facing a set of challenges in achieving some goals, especially the fifth goal, gender equality, and the eighth goal decent work and economic growth The ninth goal is industry, innovation and infrastructure, the sixteenth goal is peace, justice and strong institutions

Keywords: sustainable development, Countries of the Maghreb, Countries of the Maghreb.

المقدمة .

تضع خطة التنمية المستدامة خريطة طريق مشتركة لمستقبل البشرية وكوكب الارض، وتشكل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر قوام خطة عام 2030 وهي أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتغطي الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومن المنتظر ان تسعى جميع الدول الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة الافراد المحتاجين لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة متنوعة من حيث أهداف التنمية المستدامة، وهي تربطها أواصر مشتركة الدين، اللغة، التاريخ والثقافة المشتركة فهي تمتلك كل المقومات من أجل تفعيل التكامل المغاربي، فهذه الدول تتقاسم العديد من التحديات والفرص المتشابهة، بحيث توفر الأهداف العالمية إطار عمل مشترك لكل من السياسات الوطنية والتعاون الإقليمي، فقد سجلت نجاحات مبهرة في المنطقة مرتبطة بعمق بأهداف التنمية المستدامة، فقد تمكنت من تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من وفايات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال وكذلك الوصول الشامل الى الطاقة الكهربائية و

الانترنت والمياه وخدمات الصرف الصحي، إن العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يخلق خارطة عمل مشتركة بين دول المنطقة ويمكنه أن يساهم في تعزيز تحقيق الأهداف في الوقت المحدد لكل دول المنطقة.

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: **إلى أي مدى تمكنت دول المغرب العربي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟** ويتفرع عنه الاسئلة الفرعية التالية:

- ما القصود بالتنمية المستدامة وماهي أبعادها ومؤشراتها ؟
- ماهو واقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي ؟

منهجية الدراسة :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على بعض المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع، كتناول الاطار النظري للتنمية المستدامة ، وكذا متابعة وتحليل مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

2. الجوانب النظرية للتنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تحتل مكانة مهمة على المستوى العالمي، وتاخذ حيزا بارزا في الدراسات الاقتصادية فهي تعتبر الغاية الاسمى لكل الدول والشعوب، ولقد سعت الأمم المتحدة الى محاولة جعل كل الدول تتبنى هذا المفهوم.

1.2 التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة: لقد مر مفهوم التنمية بعدة تطورات ففي الاربعينيات كان ينظر إليها من الجانب الاقتصادي، أي التركيز على النمو الاقتصادي ولكن مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بدأ مفهومها يأخذ منحى أخر، فقد بدأت تهتم بالقضايا الاجتماعية كالفقر، البطالة واللامساواة في توزيع الدخل وظهر هذا جليا في نموذج "سيرز الشهير" الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في نموذج "توادرو" الذي تحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات و حرية الاختيار (ثوامرية، 2019، ص: 136)

فمن خلال هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية المستدامة ينتقل من البعد الاقتصادي وهو التركيز على حجم النمو الاقتصادي،الذي ينعكس من خلال زيادة الناتج المحلي للدولة، إلى البعد الاجتماعي من خلال محاولة تقليل نسبة الفقراء والقضاء على البطالة وكذلك محاولة التوزيع العادل للثروة وهو ما يعني التحدث عن التنمية الاجتماعية.

مع بداية السبعينات وبانعقاد مؤتمر "ستوكهولم" في السويد سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، كان بمثابة الضوء الأحمر لجلب الاهتمام العالمي نحو البيئة لانه ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم وقد صدرت عنه وثيقة دولية هي "Rapport or the united nation conbern of the Human environment" وقد تضمنت هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، وكذلك تضمنت توصيات تدعو كافة الدول والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية (زرمان، 2010، ص: 189-222).

فخلال فترة السبعينيات ظل مفهوم التنمية المستدامة يتداول خلال المؤتمرات والندوات، التي كانت تحاول صياغة مفهوم واضح للتنمية المستدامة، وفي عام 1983 إجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية السابقة"غروهالم" وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة المخاوف المتزايدة من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية، والاثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات نشرت المجموعة تقرير لمعالجة هذه القضايا بعنوان" مستقبلنا المشترك" قدم التقرير تحليلا دقيقا لحالة البيئة فضلا عن نشر تعريف دقيق للتنمية المستدامة (ثوامرية، 2019، ص: 137)،

وهكذا بقيت المؤتمرات والندوات تعقد طيلة فترة التسعينات والثمانينات ولعل أهمها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "قمة الأرض" 1992 بحيث يعتبر هذا المؤتمر عملا مهما في تاريخ القانون البيئي مؤكدا الشخصية العالمية لحماية البيئة وتكاملها مع التنمية.

ففي 2002 انعقد مؤتمرين دوليين حول التنمية المستدامة الأول في مونتيري بالمكسيك، الذي كان يعمل على تشجيع فكرة التنمية المستدامة، والثاني في جوهانز بورغ بجنوب افريقيا الذي تم التأكيد فيه على دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم هذا المنتوج الجديد في مختلف دول العالم في الالفية الثالثة وتحديد الموارد المالية لأجل ذلك (عمراني، 2015، ص: 37)،

فمن الواضح أن مفهوم التنمية المستدامة مر بالعديد من المراحل، وهذا تأثرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمختلف تلك المراحل مما تركه يأخذ الابعاد الثلاثة السابقة الذكر لصياغة المفهوم.

2.2 مفهوم التنمية المستدامة

إن المراحل التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة جعلها تأخذ عدة تعاريف نذكر منها :

- عرفها تقرير Brunt and للجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك بان يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيده من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثته او أفضل منه" (بوخدة، 2015، ص: 54).

- يعرفها Edwerd barbier "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي "(شايب، 2018، ص: 29-43).

- يعرفها ماهر أبو المعاطي في 2014 " التنمية المستدامة هي تنمية حقيقة ومستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات" (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، ص: 81).

- يتضح من خلال التعاريف السابقة أن التنمية المستدامة هي إحداث تنمية شاملة في مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية مع ضرورة المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، والعمل على استدامة الموارد الطبيعية والتقليل من المخاطر البيئية.

3.2 أهداف التنمية المستدامة

لقد عملت الأمم المتحدة على تسطير مجموعة من الأهداف التي التي تضمن تحقيق تنمية مستدامة لكل الدول حددتها في 17 هدف أساسي تنبثق عنها أهداف ثانوية (الاسكوا، 2016).

- **القضاء على الفقر**: أي العمل على القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان؛

- **القضاء التام على الجوع :** وينص هذا الهدف على القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

- **الصحة الجيدة والرفاه :** وتسعى من خلال هذا الهدف الى ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية و بالرفاه في جميع الأعمار ؛

- **التعليم الجيد :** وتسعى الأمم المتحدة من خلال هذا الهدف الى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع؛

- **المساواة بين الجنسين :** وهذا يعني تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

- **المياه النظيفة والنظافة الصحية :** وهذا من خلال ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛

- **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة :** وهذا الهدف يعني ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

- **العمل اللائق ونمو الاقتصاد :** من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق؛

- **الصناعات والابتكار والهياكل الأساسية :** تعني إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار؛

- **الحد من أوجه عدم المساواة :** ويكون من خلال الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

- **مدن ومجتمعات محلية ومستدامة :** وهذا يجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة؛

- **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان :** يعني ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

- **العمل المناخي :** وتحقيق هذا الهدف يكون باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثره؛

- **الحياة تحد الماء :** يعني حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

- **الحياة في البر :** يهدف إلى حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر و وقف تدهور الأراضي و عكس مساره و وقف فقدان التنوع البيولوجي؛

- **السلام والعدل والمؤسسات القوية :** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد، من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

- **عقد الشراكة لتحقيق الأهداف :** ويكون بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4.2.أبعاد التنمية المستدامة: لقد تبنى "مؤتمر الأرض "المنعقد بريو ديجانيرو سنة 1992 بالبارازيل فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن 21م فاصبحت محور الحديث على مستوى المجتمع الدولي، فبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي اعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي في الصناعة، الزراعة وغيرها وهي تتمثل في الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي :** يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، لان الاقتصاد هو محرك التنمية فلهاذا لايمكن الوصول الى هذه التنمية إلا من خلال توظيف الموارد الطبيعية والبشرية، لهذا جاء تصور التنمية المستدامة

بإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي ان التنمية المستدامة تعمل على تطور التنمية الاقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية على المدى البعيد باعتبار البيئة هي قاعدة التنمية والاساس لحياة طبيعية وبشرية (زغيب و عماني، البيئة والتنمية المستدامة، 2011، ص: 246-263)

- **البعد الاجتماعي :** يوضح هذا البعد العلاقة ما بين الانسان والبيئة وكيفية تحسين مستوى الرفاهية من خلال حصول استقرار النمو الديموغرافي، وتعزيز قدرة الحكومات على توفير الخدمات للسكان، بالإضافة الى تنمية الثقافات المختلفة، التنوع، التعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار (بوعثير، 2011، ص:46)

- **البعد البيئي :** يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في حماية الانساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعيةبحد ذاتها، وبما ان تدهو البيئة يشكل تهديدا للتنمية القابلة للاستمرار فان البيئة تعتبر احد الابعاد الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ولهذا فان تحقيق هذه الأخيرة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي والعمل على استدامة الموارد الطبيعية (بيزات، 2017، ص: 10)

5.2 مؤشرات التنمية المستدامة

تم صياغة المؤشرات من طرف لجنة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة فيما يعرف بتوصيات الاجندةوهي مؤشرات تعكس الابعاد السابقة (شعباني و بوستة، 2017، ص: 133- 146):

- **المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة :**ان المؤشرات المتعددة كمتوسط الدخل الفردي والوطني الخام تعتبر كافية، لأنها تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة من خيرات البلاد، وعليه يجب العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك من أجل تحقيق رفاه الأجيال القادمة مع العمل على الحفاظ على البيئة وعليه يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لتحقيق تنمية مستدامة:

- معدل استخدام المواد الطبيعة في الإنتاج كلما كان أقل فهو أحسن ؛
- معدل استهلاك الفرد من الطاقة سنويا ؛
- كمية النفايات الصناعية والمنزلية ومعالجتها .

- **المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة :** هي المؤشرات التي تهتم بالجانب الاجتماعي لكل دولة من خلال العمل على المساواة الاجتماعية والعدالة في تقسيم الثروة، مساهمة كل الأطراف في اتخاذ القرارات وتساوي الفرص بين الأغنياء والفقراء في الحصول على الخدمات .

- **المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة :** تتمثل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة:

- معدل التلوث البيئي المسموح به (الهواء، الماء، الطبيعة)؛
- معدل الصناعات الملوثة بالنظر الى القطاع الصناعي ككل؛
- معدل التأثير البيئي على حياة الفرد .

3. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

لقد سعت دول المغرب العربي الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومحاولة مسايرة الركب في ذلك وسوف نحاول متابعة مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

1.3. مؤشر أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

في عام 2019 برزت خمس دول كقيادات إقليمية بجموع 65 درجة أو أكثر مما يعني انها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه الدول هي الجزائر، الامارات العربية المتحدة، المغرب، تونس والأردن ومما يلاحظ أن هناك ثلاث دول مغربية تحتل المراتب الأولى في التصنيف وعلى رأسها الجزائر في المرتبة الأولى كما أن ليبيا وموريتانيا

جائتا في مراتب متاخرة، ولكنهما حققتا اكثر من 50 بالمئة من الأهداف وهذا يعني ان الدول المغربية تسير على المسار الصحيح في تحقيق اهداف التنمية و الجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2019.

الجدول رقم 1 : مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام 2019.

التصنيف	الدولة	الدرجة	التصنيف	الدولة	الدرجة
1	الجزائر	66.69	12	المملكة العربية السعودية	59.72
2	الامارات العربية المتحدة	66.17	13	العراق	55.49
3	المغرب	65.77	14	ليبيا	53.90
4	تونس	65.33	15	موريطانيا	52.11
5	الأردن	65.28	16	السودان	51.86
6	لبنان	63.09	17	الجمهورية العربية السورية	51.04
7	عمان	62.84	18	جيبوتي	48.26
8	مصر	61.59	19	جزر القمر	46.89
9	الكويت	61.08	20	اليمن	43.41
10	قطر	60.57	21	الصومال	
11	البحرين	59.82			

المصدر: (M و G، 2019، ص:5)

2.3.متابعة اهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

يوضح الشكل رقم 01 متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي أن الدول المغربية لم تستطع تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة بنسبة مئة بالمئة، بحيث يمثل اللون الأخضر ما تم إنجازه من اهداف التنمية المستدامة، اللون الأصفر لاتزال هناك تحديات، اللون البرتقالي لاتزال هناك تحديات ملموسة اما اللون الأحمر لاتزال هناك تحديات كبيرة، اللون الرمادي البيانات غير متوفرة ويظهر من خلال الشكل أن ولا دولة من دول المغرب العربي استطاعت تحقيق أي هدف من اهداف التنمية المستدامة وانها تعاني من تحديات في انجاز الأهداف، كما انها تعاني من تحديات كبيرة في انجاز الهدف الثاني المتعلق بالقضاء التام على الجوع، و الهدف السادس المساواة بين الجنسين والهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء وهذا بسبب سوء السياسات المرسومة وضعف الإمكانيات المسخرة لتحقيق هذه الأهداف

الشكل رقم 01 : لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

المصدر: (M و G، 2019، ص:17)

يبين الشكل رقم 01 اتجاهات أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي بحيث اللون الأخضر يوضح أن الدول تسير على المسار الصحيح أو هي تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة، اللون الأصفر هناك زيادة معتدلة، اللون البرتقالي هناك زيادة ثابتة، اللون الأحمر تناقص في تحقيق الأهداف، اللون الرمادي عدم توفر البيانات، فعلى العموم كل الدول المغربية تعاني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فنلاحظ أن كلا من تونس والمغرب هناك هدفين فقط تسيران فيهما على المسار الصحيح وهما الهدف السادس البيئة النظيفة والنظافة الصحية، والهدف الثالث عشرالعمل المناخي هذا يدل على اهتمام هاتين الدولتين بهذين المجالين ومحاولة تجسيدهما على أرض الواقع.

الشكل رقم 02: لوحة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

المصدر: (M و G، 2019، ص:17)

يظهر من خلال الشكل رقم 03 : تصنيف بعض الدول العربية وفقا لموارد المياه ونصيب الفرد من الناتج لمحلي الإجمالي أن الدول المغرب العربي كلها تقع في منطقة النصيب المنخفض من الدخل للفرد في الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء ليبيا التي تقع في المنطقة المرتفعة الدخل ، على عكس دول الخليج التي كلها تقع في منطقة الدخل المرتفع، مما يؤهلها للمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما بالنسبة لموارد المياه فكذلك نلاحظ أن كل الدول المغربية تقع في المنطقة الفقيرة للمياه وهذا ما يجرها إلى تحديات في إدارة مواردها المحلية من المياه وكذلك تحديات في الاستثمار في الزراعة، غير أننا نلاحظ أن موريتانيا تقع في المنطقة الغنية بالمياه ولكنها لاتمكلك الثروة لأنها تقع في المنطقة المنخفضة الدخل، وهذا ما يجرها كذلك هي الأخرى إلى تحديات كبيرة في استدامة مواردها الطبيعية لأنها تفتقر الى الموارد المالية من أجل تسيرها والمحافظة عليها.

الشكل رقم 03: تصنيف بعض الدول العربية وفقا لموارد المياه ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

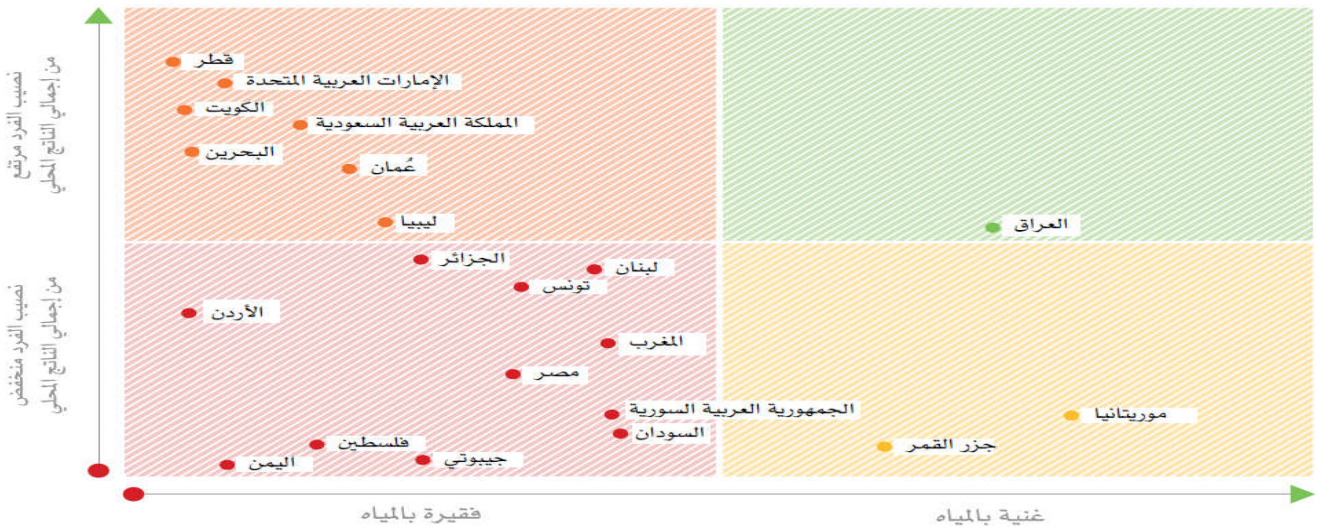

المصدر: (M و G، 2019، ص:31)

من خلال الشكل رقم 03 يظهر متوسط الأداء لدول المغرب العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى العموم فإن كل دول المغرب العربي تظهر أداء حسن إلى جيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة برؤية 2030، وكل الدول قد اتبعت سياسة معينة في تحقيق أهدافها.

الجزائر : احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا و64 عالميا حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، فيما تربعت الدول الاسكندنافية على المراكز الأولى، واحتلالها للمركز الأول عربيا يعود للنتائج الجيدة التي سجلتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يظهر في الشكل رقم 03، وهذا راجع للسياسة التي انتهجتها في مختلف المجالات، ففي المجال الاجتماعي قد حقق المجتمع الجزائري تطورا ملحوظا في مختلف المجالات على غرار الصحة، التعليم وما إلى ذلك وقد تغير المجتمع إلى الأفضل من خلال انخفاض نسبة البطالة وارتفاع نسبة التعليم، وهذا نتيجة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من خلال إيلاء الأولوية لسياسات السكن والصحة والتربية والموارد المائية والنقل والأشغال العمومية (نجيمي و أدر، 2018) هذا ما جعلها تحقق نسبة تفوق 90 في المئة في الهدف الأول وهو القضاء على الفقر، وما يقارب 50 في المئة في القضاء التام على الجوع، و75 في المئة بالنسبة للهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه، وحققت نسبة 70 في المئة بالنسبة للهدف الرابع التعليم الجيد، ولكنها سجلت نسبة منخفضة ما يقارب 45 في المئة بالنسبة للهدف الخامس المساواة بين الجنسين، ولكنها سجلت نتائج جيدة جدا في الهدف العاشر مايقارب 95 في المئة الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

أما في المجال الاقتصادي فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل احداث تنوع ونمو اقتصاي ولكنها سجلت نتائج متذبذبة بين الجيدة والمنخفضة حسب الشكل رقم 04 في بعض المجالات الاقتصادية ففي الهدف الثامن العمل اللائق والاقتصاد حققت 50 في المئة، اما الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ما يقارب 35 في المئة وهي منخفضة وهو ما يعني افتقار الاقتصاد الجزائري الى الابتكار و قاعدة صناعية وهياكل أساسية وقد سجلت نتائج جيدة في الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية ما يعادل 75 في المئة، اما في الهدف السابع عشر كذلك سجلت نتائج جيدة ما يفوق 65 في المئة.

أما في المجال البيئي فقد حققت نتائج جيدة حسب الشكل 04 وهذا راجع للاستراتيجيات البيئية التي تبنتها الجزائر حتى قبل 2015 فقد تم وضع برامج بيئية تمتد من 2001 الى 2010 يتم دعمها من طرف الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث الذي يقدم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية للقضاء على مصادر التلوث، قد تم ادراج الرسم الايكولوجي سنة 2005 " من يلوث يدفع " والهدف منه هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات اكثر حماية للبيئة وقد شهد التشريع البيئي مجموعة من التطورات آخذت بعين الاعتيار أولويات استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، وقد قامت بانشاء جملة من الهياكل والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة، وتتمثل في المركز الوطني للإنتاج الانظف، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للفضلات، المركزالوطني للتكوين في البيئة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية (نجيمي و أدر، 2018، ص: 183-199)

فقد تمكنت من تحقيق نتائج جيدة جدا كما يوضحه الشكل رقم 03 تمثلت في ما يقارب 95 في المئة من الهدف الثالث عشر العمل المناخي، وحققت 50 في المئة من الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء وما يعادل 70 في المئة من الهدف الخامس عشر الحياة في البر.

المغرب : احتلت المغرب المرتبة الثالثة عربيا فقد استحدثت المغرب نموذجا يتماشى مع نهج التخطيط الذي يتبعه والمبني على سياسات قطاعية، فقد قام بملائمة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لتتماشى مع خطة 2030 من خلال مبادرات مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتولى محاربة الفقر والهشاشة، ومخطط المغرب الأخضر لقطاع الفلاحة حول الزراعة والاستهلاك المستدام للماء، والاستراتيجية الوطنية للصحة والاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم 2015-2030،

والاستراتيجية الوطنية لتكوين المهني في 2030، والمخطط الوطني للماء في افق 2030 حول تعميم الوصول وترشيد الاستهلاك والحماية من التلوث، والاستراتيجية الطاقية 2030 حول الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015- 2025، والبرنامج الوطني لبناء الطرق الفورية، والمخطط المديري للنقل السككي، واستراتيجية الموانئ2030، واستراتيجية التسريع الصناعي، واستراتيجية تطوير البحث العلمي2025، وبرنامج محاربة السكن الغير لائق، وبرنامج المدن الجديدة، وتصاميم اعداد التراب الوطني والتهيئة الحضرية، واستراتيجية حماية البيئة (الاسكوا، 2016، ص: 13)

كل هذه السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها المغرب جعلتها تحقق اهداف التنمية المستدامة بنسب جيدة فمن خلال الشكل رقم 04 يظهر أنها حققت ما يقارب 95 في المئة من الهدف الأول والهدف الثالث عشر، و90 في المئة من الهدف الثاني عشر و75 في المئة من الهدف الثالث والسادس والسابع والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر، وما يفوق 50في المئة في الهد ف الثالث والرابع والثامن والعاشر وما يتراوح بين 40 و45 في المئة من الهدف الخامس والتاسع والرابع عشر.

تونس : احتلت تونس المرتبة الرابعة عربيا، فقد اتبعت استراتيجية تعرف "باستراتيجية التنمية الوطنية المستديمة 2015-2020" التي حددت فيها تسع محاور أساسية تتناول مختلف التحديات والاشكالات المطروحة في مجال التنمية والتوجهات المقترحة لدعم مقومات استدامة التنمية بتونس في أفق 2020 وتنص على إرساء أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، النهوض باقتصاد ذي أداء عالي وتعزيز الأداء الاجتماعي و مقاومة الفوارق الجهوية، التصرف المستديم و الرشيد في الموارد الطبيعية، وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة ومستديمة، دعم القدرات لتتأقلم مع التغيرات المناخية، التأسيس لمجتمع المعرفة، وضع أسس الحاكمية الرشيدة في مجال التنمية المستدامة (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، 2016، ص: 03)

يظهر من خلال الشكل 04 أن تونس قد حققت نتائج جيدة ففي المجال الاجتماعي فقد حققت الهدف الأول والثاني والثالث على التوالي بنسب (95و50و75) بالمئة، أما بالنسبة للهدف الرابع والخامس والساس فقد حققت على التوالي (50و45و60)بالمئةوالهدف العاشر حققت ما يفوق 60بالمئة، أما في المجال الاقتصادي فقد حققت مايفوق 55 بالمئة بالنسبة للهدف الثامن و ما يفوق 45 بالمئة بالنسبة للهدف التاسع وكذللك الهدف الحادي عشر، وحققت 80 بالمئة النسبة للهدف الثاني عشر ، وما يقارب 75 بالمئة بالنسبة للهدف السادس عشر والسابع عشر، وبالنسبة للمجال البيئي حققت نتائج جيدة كما يظهر من خلال الشكل 04 فقد حققت على التوالي بالنسبة للاهداف الثالث عشر ةالرابع عشر و الخامس عشر (90و45و80) بالمئة

ليبيا : احتلت ليبيا المرتبة 13 عربيا وقد حققت نتائج متذبذة بين الجيدة والمتوسطة والضعيفة، وقد تبنت ليبيا من خلال وزارة التخطيط العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية، التي تعزز أهداف التنمية المستدامة وقد حرصت على موائمة استراتيجياتها الوطنية في مختلف المجالات مع أهداف التنمية المستدامة مثل الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة 2030، وكذلك خطة النهوض بقطاع الموارد المائية في ليبيا 2020-2022 كما تبنت وزارة التخطيط في اطار تحقيق اهداف التنمية المستدامة، خطة تنمية ثلاثية لكافة قطاعات الدولة للاعوام 2020-2012-2022 تتضمن على وجه الخصوص إدماج أهداف التنمية المستدامة في مقترح الخطة الوطنية للتنمية المشار إليها، وإيمانا من دولة ليبيا بان التنمية المستدامة شأن وطني يتطلب مساهمة جميع الفئات المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد قامت بتشجيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتبني مفهوم الاستدامة، وذلك من خلال رعاية وزارة التخطيط لاطلاق الوكالة الليبية للتنمية كمؤسسة غير حكومية، بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، بما يضمن استدامة نمو الاقتصاد الوطني، وكذلك تم تشجيع رواد الاعمال الشباب والمرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة .

بفضل الاستراتيجية التي تبنتها ليبيا يظهر من خلال الشكل 04 أنها قد تمكنت في الجانب الاجتماعي من تحقيق نتائج مرضية، مايقارب 90 في المئة من الهدف الأول، أما الهدف الثاني فقد حققت ما يفوق 50 في المئة وبالنسبة للهدف الثالث 75 في المئة وهذا يعني ان سكان ليبيا يتمتعون بصحة جيدة وبرفاه في العيش، ولكنها سجلت نسبة ضعيفة في الهدف الخامس 25 في المئة وهذا يعني انها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مسألة المساواة بين الجنسين، كما انه حققت 60 في المئة من الهدف السادس وهذا يعني ان أكثر من نصف سكان ليبيا يتحصلون على مياه نظيفة ويمتلكون نظافة صحية، و الهدف العاشر البيانات غير متوفرة، الهدف السادس عشر حققت 50 بالمئة ، أما بالنسبة للمجال الاقتصادي فقد حققت نتائج متذبذبة فقد حققت 40 في المئة وهذا يعني انه هناك بطالة وهناك تراجع في النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للهدف التاسع فقد حققت 12 بالمئة فقط وهو ما يعني ضعف الصناعة والابتكار وقلة توفر الهياكل الأساسية، الهدف الحادي عشر حققت ما يقارب 45 بالمئة، الهدف الثاني عشر حققت ما يقارب 65 بالمئة، الهدف السابع عشر حققت 50 بالمئة وهو ما يعني انها تقوم بعقد شراكات لتحقيق الأهداف، وفي المجال البيئي تمكنت من تحقيق نتائج جيدة فقد حققت ما يعادل 80 بالمئة من الهدف الثالث عشر أي العمل المناخي، كما تمكنت من تحقيق ما يقارب 35 بالمئة بالنسبة للهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء، كما انها حققت ما يقارب 65 بالمئة من الهدف الخامس عشر الحياة في البر.

موريتانيا : لقد احتلت موريتانيا المرتبة الرابعة عشر عربيا وقد سجلت نتائج حسنة في تحقيق اهداف التنمية المستامة، فقد تبنت موريتانيا استراتيجية "النمو المتسارع والرفاه المشترك" من أجل اصلاح الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه الاستراتيجية تهدف الى رفع المستوى التربوي للمواطنين، والتحسين من الرعاية الصحية كما تهدف الى تعزيز البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وتولي الاستراتيجية اهتماما خاصا لتلبية الرغبات الاجتماعية الأساسية بالنظر لتأثير المباشر على جودة الحياة، ودورها الأساسي في ترقية التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الأخضر كما تؤكد على محاربة الفساد واحترام المال العام، و تعمل الاستراتيجية فيما يخص الحفاظ على البيئة الى خلق وعي جماعي متزايد بالمشاكل البيئية، كما سيتم إعادة بناء الحواجز الرملية لحماية "أنواكشط" خصوصا ضد مخاطر مياه المحيط، فضلا عن حماية النظم الحيوية ومناطق الإنتاج ضد اجتياح الرمال، وتشكل هذه الأستراتيجية نتائج رؤية طموحة وواقعية في آن واحد (وكالة الانباء السعودية، 2011)

من خلال الشكل رقم 04 يتضح ما حققته موريتانيا من أهداف التنمية المستدامة ففي المجال الاجتماعي تمكنت من تحقيق 80 بالمئة من الهدف الأول ولكنها حققت فقط ما يفوق 35 بالمئة بالنسبة للهدف الثاني وهو ما يعني انها لا تزال تعاني من تحديات في القضاء على الجوع، الهدف الثالث حققت 50 بالمئة وهي نتيجة مرضية، بالنسبة للهدف الرابع حققت فقط ما يعادل 20بالمئة، كما حققت ما يعادل 30بالمئة من الهدف الخامس أي لاتزال امامها بعض التحديات الملموسة في هذا الهدف، الهدف السادس حققت 50 بالمئة، وقد حققت ما يقارب 85بالمئة من الهدف العاشر، اما في المجال الاقتصادي فقد حققت ما يعادل 45 بالمئة وحققت 85 بالمئة من الهدف الثامن وقد حققت نسبة ضعيفة 20بالمئة في الهدف التاسع أي لا تزال تواجهها تحديات صعبة في مجال الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، اما الهدف الحادي عشر كذلك سجلت نسبة ضعيفة 25 بالمئة أي لا تزال امامها تحديات كبيرة في توفير مدن ومجتمعات محلية مستدامة، أما بالنسبة للهدف الثاني عشر فقد حققت 85 بالمئة، وبالعودة للاهداف السادس عشر والسابع عشر فقد حققت على التوالي (55 و65) بالمئة، وهي نسب تفوق النصف، اما في المجال البيئي فقد حققت نتائج مرضية تفوق 50 بالمئة في كل من الأهداف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وهي على التوالي (70 و55 و 65) بالمئة.

الشكل رقم 04: متوسط الأداء لدول المغرب العربي بحسب أهداف التنمية المستدامة.

الجزائر **المغرب**

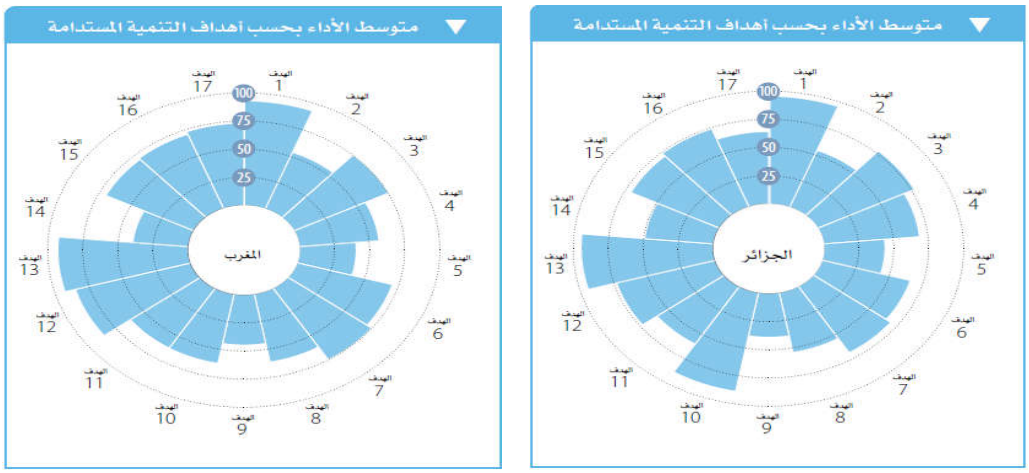

تونس **ليبيا**

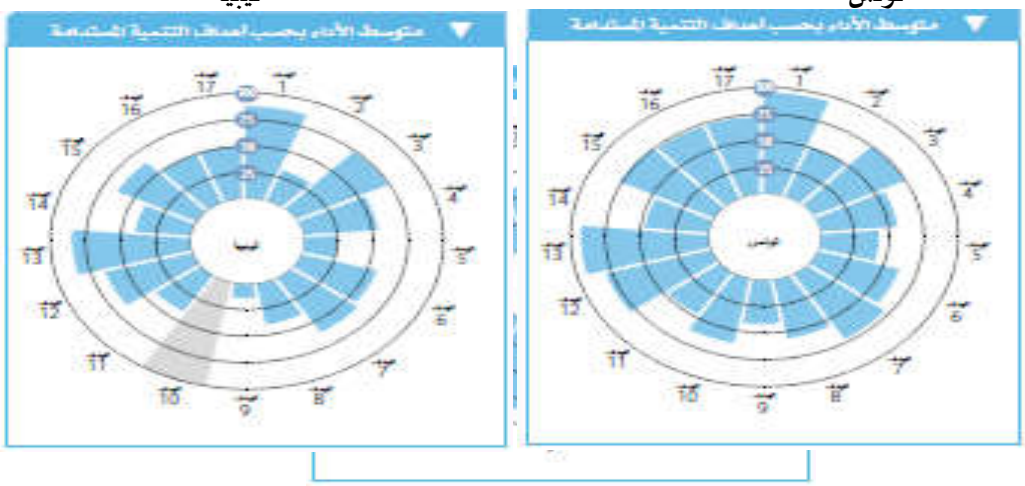

المصدر: (M و G، 2019، 73)

4. النتائج

يتبين من خلال الدراسة أن دول المغرب العربي قد قطعت أشواطا لابأس بها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتلخص ذلك فيما يلي:

- جدية دول المغرب العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- احتلال دول المغرب العربي الجزائر ، تونس، المغرب للمراتب الأولى عربيا؛
- تأخر كل من ليبيا وموريتانيا عن بقية دول المغرب العربي في الترتيب؛
- تبني دول المغرب العربي للاستراتيجيات مختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- لاتزال دول المغرب العربي تواجه تحديات تفاوتت بين الملموسة و الكبيرة من أجل تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة ؛
- هناك تفاوت بين دول المغرب العربي في تحقيق الأهداف من خلال النسب المحققة.

5. المناقشة

احتلال دول المغرب العربي للمراتب الأولى عربيا يعكس رغبتها في المضي قدما نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة الا انها لاتزال بعيدة عن تحقيق أهدافها، والفجوة بينها وبين الدول المتقدمة كبيرة، لأنه معروف عنها أنها دول ريعية تفتقر للتنوع الاقتصادي، مع ضعف معدلات النمو بالإضافة الى القصور الذي تعاني منه في استغلال الطاقات

المتجددة بسب ارتفاع التكاليف والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاجها، كما ان تأخر كل من ليبيا وموريتانيا عن بقية دول المغرب العربي راجع للظروف السياسية التي تمر بها، كما أن دول المغرب العربي قد تبنت استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهدافها ولكنها تصب في نفس القالب وهي تتوائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل دولة، وكذلك لاتزال تواجه تحديات ملموسة في تحقيق الأهداف وهذا راجع للبنية الاقتصادية لهذه الدول بسبب افتقارها للبنى التحتية وضعف اقتصادياتها واعتمادها على قطاع البترول بصفة أساسية و عدم اهتمامها بمجال البيئة.

6. الخاتمة

قد أصبحت التنمية المستدامة ضرورة حتمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لدورها الكبير في تحقيق النمو و التطور الاقتصادي لمختلف الدول، كما انها تساهم في ترقية اقتصادياتها في ظل المحافظة على البيئة، والموارد الطبيعية من أجل استدامتها وحفظ حقوق الأجيال القادمة، و مع اقتراب الموعد المحدد لانجاز أهداف التنمية المستدامة، تسعى دول المغرب العربي مثل بقية الدول جاهدة الى تحقيق أكبر نسبة ممكنة من اهداف التنمية المستدامة التي سطرتها الأمم المتحدة بحلول عام 2030، وقد حققت هذه الدول نسبا جيدة و لكنها متفاوتة في مختلف الأهداف السبعة عشر، فقد احتلت المراتب الأولى عربيا ووضعت استراتيجيات مختلفة من أجل تحقيق تلك الأهداف، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات ملموسة وكبيرة في مختلف المجالات وهذا راجع لطابعها الاقتصادي فهي تعد من الدول النامية، كما أنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي، فعليها تنويع إقتصادياتها من خلال توجيه الاستثمارات للزراعة، السياحة، الصناعة وكذلك التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية لانها تمتلك المقومات الطبيعية الخاصة بها.

7. المراجع

1. مدحت، أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). النمية المستدامة مفهومها . أبعادها . مؤشراتها. مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. ريم، ثوامرية، (2018-2019)، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
3. سفيان، عمراني، (2014-2015)، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة . دراسة حالة ولاية ورقلة ـ قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
4. آمنة، بوخدة، (2014-2015)، السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية ورقلة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
5. صونيا، بيزات، (2016-2017)، آليات تطبيق مبدأ الحيطة في القانون الدولي. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.
6. مريم، بوعثير، (2010-2011)، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،:جامعة منتوري قسنطبنة، الجزائر.
7. كريم، زرمان، (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، 04، 01، 189-222.
8. نبيل، شايب، (2018)، إشكالية تحقيق التنمية في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية وصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 09، 01، 29-43.
9. شهرزاد، زغيب، لمياء عماني، (2011)، البيئة والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 06، 04، 246-263.
10. مجيد، شعباني، محمد، بوستة، (2017)، دور التسويق الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الادارة البيئية، مجلة العلوم الإنسانية، 17، 04، 133-146.
11. عيسى، نجيمي، مناد، أدر، (2018)، خدمة التنمية المستدامة في الجزائر الجهود والاستراتيجيات ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 1 (عدد خاص)، 183-199.
12. Loumi، M ، G، Fuller، (2019)، تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 أبو ظبي ونيويورك، مركز التنمية التابع لاهداف التنمية المستدامةفي المنطقة العربية/اكاديمية الامارات الديبلوماسية وشبكة الامم المتحدة لحلول التنمية المستدامة.
13. التقرير الاستعراضي الاول حول أهداف التنمية المستدامة، (2020)، ليبيا 2030، :وزارة التخطيط لجنة التنمية المستدامة.
14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، (2016)، تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية.
15. اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. (02 06, 2016). تاريخ الاسترداد 09 11, 2020، من www.envirnnement.gov.tn
16. وكالة الانباء السعودية. (02 12, 2011). تاريخ الاسترداد 09 11, 2020، من https://www.spa.gorsa